

Distr.: General
23 December 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 91 من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أعمم نص البيان المسجل مسبقاً للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق) الذي عرض في الجلسة العامة 36 للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، المعقودة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عملاً بمقرر الجمعية العامة 503/76 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2021.

وفقاً للمقرر 320/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستمتكم الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفاً المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى statements@un.org.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-19609 (A)



المرفق

بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي

يشرفني أن أخطب الجمعية العامة في دورتها العادية السادسة والسبعين، وإنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لأطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات بشأن العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تنته بعد بالنسبة لنا أو لدولنا الأعضاء البالغ عددها 173 دولة. ومع ذلك، أحرز تقدم نحو الحياة الطبيعية. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عدنا إلى مكاتبنا ومختبراتنا في أوائل تموز/يوليه. ويتحول العديد من أنشطتنا، مثل تدريب العلماء والأطباء والمهندسين في البلدان النامية على استخدام التكنولوجيا النووية ذات الصلة، من عبر الإنترنت فقط إلى الأشكال الهجينة، وكذلك مؤتمراتنا.

ولكن عندما يتعلق الأمر بعملنا المتعلق بالضمانات، فقد واصلنا طوال فترة الجائحة إجراء عمليات التفتيش الميداني في جميع أنحاء العالم لمنع تحويل المواد النووية عن الأنشطة السلمية. وزودت أكبر عملية طوارئ للوكالة على الإطلاق 129 بلدا بشحنات من المعدات تملس الحاجة إليها والتدريب ذي الصلة للكشف عن الفيروسات وتشخيص الإصابة بها لمواجهة كوفيد-19.

ويقوم على ذلك مشروع العمل المتكامل للأمراض الحيوانية المنشأ التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعروف باسم زودياك، حيث ينشئ شبكة من البلدان والمختبرات من جميع القارات والشركاء من جميع أنحاء أسرة الأمم المتحدة لمساعدتنا على الاستعداد للفاشيات في المستقبل. وستتمكن الدول الأعضاء من الحصول على مجموعات التكنولوجيا النووية وما يتصل بها من تكنولوجيات وخبرات وتوجيهات وتدريب. وسيتلقى صانعو القرار معلومات واضحة وحسنة التوقيت تمكنهم من التصرف بسرعة.

وفي حين هبمن كوفيد-19 على الخدمات الصحية، ازداد الوضع سوءا بالنسبة للمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة أخرى، مثل السرطان. وتضاعف الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودها لتوفير إمكانية الوصول إلى الطب النووي والإشعاعي المنقذ للحياة في البلدان، وكثير منها في أفريقيا، التي تفتقر حتى إلى آلة واحدة للعلاج الإشعاعي. إن موضوع الجمعية العامة هذا العام يدعونا إلى بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل، وهذا ما نقوم به من خلال أشعة الذرة الواهبة للحياة. ونحن نعزز جهودنا بشأن السرطان بطريقة حاسمة وسنعلن قريبا عن مبادرة هامة لمعالجة تلك الأزمة المستمرة.

وقبل أن أتكلم عن دورنا الهام في السلام والأمن، أود أن أطلع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن العمل الذي لا يقل أهمية الذي نقوم به لمساعدة دولنا الأعضاء على بناء قدراتها على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لتحقيق أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة.

في العام الماضي، ساعدت الوكالة 147 بلدا وإقليما - 35 منها من أقل البلدان نموا - من خلال برنامجنا للتعاون التقني. وإلى جانب مساعداتنا في مجال كوفيد-19، كانت مجالات الدعم الرئيسية هي الصحة والتغذية والأغذية والزراعة.

إن تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982) يدعونا جميعاً إلى حماية أئمن مشاعاتنا العالمية. وأود أن أتكلّم عن طريقتين فقط من الطرق العديدة التي تساعد بها الوكالة الدول الأعضاء على حماية بيئتنا: الهواء الذي نتنفس ومحيطاتنا.

وإذ عدت لتوي من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، أود أن أبدأ بالتحدي المتمثل في تغيير المناخ. محطات الطاقة النووية لا ينبعث منها أي كربون. الطاقة النووية هي طريقة مثبتة ويمكن توسيع نطاقها لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة لدينا. وهي حل مهم لأزمة المناخ التي نواجهها، وستظل حلاً. لقد وجدت أن هذه الحقيقة لها صدق لدى أعداد متزايدة من الناس في مجتمع تغيير المناخ وخارجه.

توفر المفاعلات الـ 443 للطاقة النووية العاملة في 32 بلدا اليوم ما يقرب من 394 غيغاواط من القدرة التوليدية المركبة. فهي توفر أكثر من 10 في المائة من الكهرباء في العالم وأكثر من ربع كل الكهرباء المنخفضة الكربون. وبدون الطاقة النووية، ستكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي أعلى بكثير. ويقوم نحو 19 بلدا ببناء 51 مفاعلاً جديداً، يتوقع أن توفر 54 غيغاواط من القدرات الإضافية.

وتظهر أحدث توقعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن القدرة الكهربائية النووية على الصعيد العالمي ستتضاعف بحلول عام 2050 إذا قررت البلدان الاستفادة بشكل كامل من الطاقة النووية في مكافحتها لتغيير المناخ.

لا يمكن للطاقة الشمسية وطاقة الرياح القيام بذلك بمفردهما. وهذا واضح من تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ، وخبراء الاقتصاد الدوليين في مجال الطاقة، وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنفسهم، والعديد من الناشطين الشباب في مجال المناخ الذين التقيت بهم في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

وقد يكون قبول التكنولوجيا النووية في ازدياد، ولكن الفوائد العظيمة للتكنولوجيات النووية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا استخدمت بسلامة وأمان. وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تيسير استخدام الطاقة النووية في إطار ثقافة أمان مبنية على التعلم والتحسين المستمرين ومدمجة في إطار أمان قوي ومرن. وتعتبر معايير السلامة التي وضعتها الوكالة نقاطاً مرجعية دولية لحماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين. وتستفيد الدول الأعضاء أيضاً على نطاق واسع من قائمة الوكالة المتنامية من الخبراء في مجال استعراض الأقران والخدمات الاستشارية لمساعدتها على مواصلة تعزيز السلامة والأمن النوويين.

وقد طلبت حكومة اليابان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها منظمة دولية موثوقة قائمة على أساس علمي، تقديم المساعدة قبل وأثناء وبعد تصريف المياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل والمخزنة في محطة دايتشي للطاقة النووية في فوكوشيما. وسيكون الغرض من هذا المشروع المتعدد السنوات هو أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمساعدة فريق من الخبراء الدوليين، بتقييم ما إذا كانت عمليات التصريف تتفق مع معايير الأمان القائمة على توافق الآراء التي وضعتها الوكالة.

وإلى جانب تغيير المناخ وتلوث الهواء، يشكل تلوث محيطاتنا بالمواد البلاستيكية تحدياً ملحاً آخر عابراً للحدود يهدد أحد أهم أصولنا المشتركة. يتوقع بعض العلماء أنه بحلول عام 2050 ستزيد كميات البلاستيك في البحر عن كميات الأسماك. وتتوخى مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالتكنولوجيا

النوعية لمراقبة التلوث بالمواد البلاستيكية بناء هياكل أساسية في الدول الأعضاء حتى تتمكن من إجراء البحوث ورصد القمامة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في البيئة البحرية. وهذا يمكن السلطات من اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة.

لقد عطلت الجائحة جوانب عديدة من حياتنا، لكنها لم تحول لدقيقة واحدة دون القيام بمهام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لا غنى عنها. فقد واصلنا الاضطلاع بجميع أعمال التحقق الميدانية الأكثر أهمية من حيث التوقيت. وقد زاد هذا العمل زيادة كبيرة في السنوات الماضية.

يبلغ عدد البلدان التي لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول 186 بلدا، منها 138 بلدا دخلت فيها بروتوكولات إضافية حيز النفاذ. ويخضع الآن أكثر من 1 300 مرفق وموقع آخر ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والأهم من ذلك، أن كمية المواد النووية التي لا يمكن استبعاد إمكانية صنع جهاز متفجر نووي منها زادت بنسبة 30 في المائة تقريبا في العقد الماضي، لتصل إلى أكثر من 220 000 بحلول نهاية العام الماضي. وفي غضون ذلك، نواصل التصدي للحالات الجديدة، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان قدرتنا على توفير الضمانات عند استخدام المواد النووية في محركات الدفع البحرية.

وأقدم تقارير منتظمة إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تأثرت أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة سلبا نتيجة لقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي أيلول/سبتمبر، توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اتفاق مع إيران يقضي بأن يواصل مفتشو الوكالة تقديم خدمات الصيانة لمعدات الرصد والمراقبة التابعة للوكالة واستبدال وسائط تخزين المعلومات. ومع ذلك، لم تتمكن الوكالة من الوصول إلى مرفق معين، مما يعني أن ثقة الوكالة في الحفاظ على استمرارية المعرفة، التي لا غنى عنها لخطة العمل الشاملة المشتركة، تنقلص.

وخلال العام الماضي، واصلت تقديم تقارير عن الاتفاق المبرم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث لا تزال هناك مسائل لم تحل بعد تتعلق بوجود جزيئات يورانيوم متعددة من صنع الإنسان في ثلاثة مواقع في إيران لم تعلن عنها للوكالة، فضلا عن المسائل المتعلقة بموقع آخر غير معلن عنه فيما يتعلق باليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني. وأكرر التأكيد على مطالبة إيران بتوضيح تلك المسائل وحلها من دون مزيد من التأخير.

وتواصل الوكالة رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باستخدام معلومات مفتوحة المصدر، بما في ذلك الصور الساتلية. ولا تزال الأنشطة النووية للبلاد مدعاة للقلق الشديد. إن استمرار البرنامج النووي انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهو أمر مؤسف بشدة. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، والتعاون فورا مع الوكالة في التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار، وحل جميع المسائل المعلقة، ولا سيما المسائل التي نشأت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن البلد. وتواصل الوكالة تعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وسواء تعلق الأمر بالضمانات والسلامة والأمن أو ببناء قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية لزيادة غلة المحاصيل، والحد من أعداد الحشرات الناقلة للأمراض، وإدارة مصادر المياه العذبة الثمينة، لا يزال هناك ثابت واحد: وهو أهمية العلم والمعرفة التقنية. وهذا هو السبب في أن تحديث

مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو أحد أكثر المشاريع التي اضطلعنا بها إثارة وأهمية. وبفضل الدعم السخي من الدول الأعضاء، وصلنا إلى المرحلة النهائية. وإتمامه أمر أساسي لكي تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تدريب آلاف العلماء من الدول الأعضاء على استخدام أحدث التكنولوجيات النووية في الزراعة المراعية للمناخ وإدارة الموارد والأمن الغذائي. وبشكل منفصل، بدأنا هذا العام العمل في إنشاء مركز للأمن النووي، سيضم خبراءنا وأحدث التكنولوجيات في بناء القدرات والتدريب في مجال الأمن.

ولن تتمكن المجتمعات والاقتصادات من تحقيق إمكاناتها ما لم تتمكن المرأة من المساهمة الكاملة فيها. وتتطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تمكين المرأة في جميع الأعمال التي تقوم بها. إننا نحرز تقدماً مطرداً نحو تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الفئات المهنية والفئات العليا بحلول عام 2025. ويتطلب ذلك أن نضاعف جهودنا، ليس داخل الوكالة فحسب، بل وأن نعزز قائمة المواهب في القطاع النووي برمته.

دخل برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا - كوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عامه الثاني. وحتى الآن، قدم البرنامج الدعم لـ 100 امرأة في دراساتهم للحصول على درجة الماجستير في المواضيع النووية. وهذا العام ستتضم إليهن 110 نساء أخريات. وأود أن أشكر المانحين السخيين لبرنامج الزمالات. وأخيراً، أشكر بحرارة النمسا، بلدنا المضيف الداعم بشكل رائع، على تيسير عملنا، لا سيما خلال تحديات كوفيد-19، وأنا ممتن لموظفي الوكالة على عملهم الشاق والتزامهم.